المبحث الثاني: مرحلتي إعداد خطة البحث و الكتابة:

تعتبر هذه المرحلة بداية جلوس الباحث على مكتبه لمحاولة تفصيل بحث سليم يفي بالغرض المنشود، و لهذا سيقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول الأول منه مرحلة إعداد الخطة، أما الثاني فيتضمن مرحلة الكتابة.

المطلب الأول : ضبط خطة البحث :

بعد تحديد الموضوع، و بعد القيام بجمع المادة العلمية ثم قراءتها، تأتي أهم عملية على الإطلاق و هي صياغة خطة البحث، و يرى فيها العديد من المختصين أنها أصعب و أدق مرحلة من مراحل البحث العلمي.

فبما أن التصميم هو إجابة عن الإشكالية فإنه يختلف باختلاف تلك الإشكالية، و يتم وضعه بعد استيعاب الموضوع و معرفة أقسامه الرئيسية، و جمع المعلومات التي يمكن الحصول عليها حوله، و كتابتها دون مراعاة للترتيب، أي نكتبها حسب تسلسل ورودها في أذهاننا.

بمعنى آخر يتم وضع تصميم فصول البحث بعد الانتهاء من فرز المعلومات، حيث ننتقل إلى تبويب معلوماتنا، و ذلك بأن نحاول أن نجمع المعلومات المتشابهة أو المتقاربة في مجموعتين رئيسيتين تمثل كل مجموعة منها أحد قسمي المخطط، و نقوم بعنونة كل قسم[1].

الفرع الأول : تعريف خطة البحث :

يعرف الدكتور عبد القادر الشيخلي خطة البحث بأنها منهج يبرز على نحو واضح المعالم الأولى من البحث، لذلك يقتضي الأمر أن تكون الخطة صحيحة و سليمة علميا و منطقيا، و أي خلل بمفردات الخطة أي وضعها على نحو سيء يرتب أخطاء علمية في العرض و النتائج، ذلك أن النتائج ترتبط بأسبابها، كما أن التفصيلات تتصل بالمبادئ الأساسية، فإذا تناول ذلك بمعزل عن المنطق العلمي و الجدلي فإن طرح المسائل و القضايا يحصل بصورة مغلوطة[2].

فالخطة هي عبارة عن تقرير يعطي الباحث صورة وافية عن مشكلة بحثه، كما يعطي القارئ صورة مماثلة عن مشكلة البحث، و تعد هذه الخطة عادة بعد الدراسات المسحية التي يجريها الباحث في المجال الذي اختار منه المشكلة، و بعد اطلاعه على الدراسات السابقة التي تناولت هذا المجال[3].

---

[1] صالح طليس، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[2] عبد القادر الشيخلي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[3] ذوقان عبيدات و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الفرع الثاني : تعديل خطة البحث :

بعد الفراغ من الكتابة (كتابة الخطة) و مراجعة جميع المصادر و المراجع المتعلقة بالبحث على الأغلب، و جمع كل ما يراه لازما، يتبين للباحث عادة أن التصميم الذي قدمه لتسجيل بحثه يحتاج إلى تعديل، و ذلك في ضوء ما عثر عليه من مادة و معلومات و التي تطورت و تعمقت بعد الدراسة.

و قد يشمل هذا التعديل حذف بعض الأبواب أو الفصول أو زيادة أخرى، أو تقديم أو تأخير، أو تغييرا في عناوين بعض الأبواب أو الفصول، فإذا ما أجرى الطالب هذا التعديل عليه استشارة أستاذه لأخذ ملاحظاته[1].

الفرع الثالث : عناصر خطة البحث :

خطة البحث عبارة عن تصميم عام لهيكل موضوع البحث محل الدراسة و تتكون من : عنوان البحث، مقدمة، جدع الموضوع، الخلاصة أو الخاتمة.

أولا : عنوان البحث :

عنوان البحث هو دليل الموضوع أو المشكلة أو النظرية محل الدراسة، و يشترط في العنوان : أن يكون موجزا، أن يكون واضحا و غير غامض، أن يكون شاملا لأجزاء و فروع تفصيل الموضوع، و أن يكون جذابا.

ثانيا : المقصود بمقدمة البحث :

يقصد بمقدمة البحث تحضير و إعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث العلمي و قراءته، فالمقدمة هي المدخل العام و الشامل على آفاق موضوع البحث و جوانبه المختلفة بصورة مركزة و موجزة و مفيدة، و تحتوي المقدمة على الجوانب التالية :

أ ـ وصف وبيان كامل لماهية الموضوع.

ب ـ حصر و وصف لأهم الفرضيات العلمية النهائية التي تحتوي على الحلول العلمية للموضوع أو المشكلة محل الدراسة.

ج ـ حصر و بيان الأسباب الموضوعية و الذاتية المختلفة لاختيار موضوع البحث و توضيح أهداف و أهمية الدراسة بدقة و تركيز و إيجاز.

[1] عبد الرحمن حسين العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

د ـ الإشارة بإيجاز إلى أهم المحاولات و الجهود العلمية السابقة التي بذلت.

هـ ـ حصر أهم العراقيل و المشاكل النظرية العلمية التي اعترضت عملية البحث[1].

و ـ طرح إشكالية البحث، و إشكالية البحث ليست سؤال يطرح، بل تبيين و توضيح لمشكلة جدية يريد البحث توضيحها.

ي ـ توضيح تقسيم البحث بصفة نثرية، و ليس في شكل عمودي.

ثالثا : جدع الموضوع :

جدع الموضوع أو متنه هو الجزء الأكبر و الحيوي في البحث، فهو يتضمن كافة الأقسام و العناوين و الأفكار و الحقائق الأساسية و الفرعية التي يتكون منها موضوع البحث، و أما هيكلة الموضوع أو تبويبه فهي عملية جوهرية للباحث، و تعتبر تصميما و تخطيطا للموضوع محل البحث و الدراسة، و يجب أن تقوم على أسس و معايير دقيقة تراعي تسلسل الأفكار و ترابطها و تكاملها و توزيعها، و يعتبر جدع الموضوع الإسهام الحقيقي للباحث في تقديم المعرفة[2].

رابعا : الخاتمة :

هي خلاصة ما يصل إليه الباحث، و أهم النتائج المترتبة على البحث، و يجب أن تذكر في خطة البحث لأنها جزء لا يتجزأ منها.

الفرع الرابع : دور و أهمية الخطة :

إن مدى أصالة البحث و مستواه العلمي يتوقف إلى حد كبير على مدى كفاءة الخطة الموضوعة للإنجاز، حيث لا يمكن البدء بالعمل فيه قبل وضع خطة أو تصميم له، و بما يؤدي إلى تحقيق الأغراض المتوخاة منه، و إن خطة البحث تتطلب أن تحتوي على الإجراءات اللازمة للإجابة على التساؤلات التي يثيرها البحث، و تحديد الهدف بدقة، و طبيعة الإضافات التي سوف يسهم بها في بناء المعرفة العلمية، إن هذه الإجراءات بمجملها ستعمل على تأطير الجهود البحثية و تصنيفها بأسلوب علمي، و بصورة ستؤدي إلى تجنب الأخطاء و عدم النزوع للارتجال و المصادفة.

---

[1] فاضلي إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[2] المرجع السابق، ص 243.

و تأسيسا على ما تقدم فإن أهمية الخطة لا تقل عن أهمية البحث نفسه، حيث إنها ستبلور قدرة الباحث على التفكير في تفاصيل البحث، و تكون حالة من وضوح الرؤيا لجميع الفعاليات المتعلقة بتنفيذه، و بذلك ستكون بمثابة دليل عمل عن الكيفية و المنهج الذي يتم بواسطتها الإنجاز، فتعتبر القدرة على إعداد مشروع البحث من المهارات الفردية التي لها دورها في تصميم و عرض الأفكار و بناء الهيكل العام للبحث، و ذلك لتزايد الوعي بأهمية الخطة و دورها في ضمان الوصول إلى الأهداف بصورة مرضية[1].

المطلب الثاني : مرحلة الكتابة :

يفرق علماء المنهجية في هذه المرحلة بين ما يكتب في متن الدراسة، بين ما يكتب في الهامش، فضبط المتن يدعو للحديث عن الاقتباس، و أما ضبط الهامش فهو ما يطلق على تسميته التوثيق.

الفرع الأول : الاقتباس :

إن كتابة البحث يمكن أن يشتمل على جانبين أساسيين مرتبطين مع بعضهما و هما :

ـ إعداد و كتابة مسودات البحث.

ـ الشكل النهائي للبحث أو كما يسميه البعض مبيضة البحث.

و تحتاج مسودات البحث عادة إلى تنظيم معلوماتها في أقسام و فصول بشكل منطقي مقبول، مع إضافة مقدمات لبعض أجزاء و فقرات البحث، و كذلك ربط الجمل مع بعضها، و ربط الفقرات بشكل يجعل المعلومات و الأفكار التي تمثلها تنساب بشكل منظم و مقبول[2].

أولا : تعريف الاقتباس :

يقصد بالاقتباس شكل الاستعانة بالمصادر و المراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه، كما أنه بمثابة استشهاد بأفكار الآخرين المتعلقة بموضوع البحث، و ينسجم الاقتباس مع الطبيعة التراكمية للبحث العلمي، حيث تتولد المعرفة الإنسانية و تنمو و تتكاثر و تنتشر من خلال جهود متواصلة و مترابطة يبذلها الباحثون، و بالتالي فإن الاقتباس يعزز التواصل و الاستمرارية و الناء التكاملي للمعرفة و العلم[3].

---

[1] فوزي عبد الخالق و علي إحسان شوكت : طرق البحث العلمي، المفاهيم و المنهجيات، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 132.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي ، البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[3] ربحي مصطفى عليان و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 342.

فالاقتباس من المراجع يتناول تدوين الفقرات أو الجمل التي لها علاقة بالموضوع المعالج، و ذلك إما بالنقل الحرفي أو بالاختصار و التلخيص[1].

ثانيا : أنواع الاقتباس :

أ ـ الاقتباس المباشر :

يمكن أن يكون الاقتباس مباشرا و ذلك عندما ينقل الباحث نصا مكتوبا تماما بالشكل أو الكيفية التي ورد بها و يسمى هذا النوع تضمينا[2].

عموما الاقتباس المباشر يجب أن يلتزم فيه بالتقيد الحرفي في المادة المقتبسة من حيث الشكل و المضمون، فهذا الاقتباس الحرفي المباشر لابد أن يكون فيه تطابق كامل بين النص المقتبس و النص الأصلي، و يوضع بين مزدوجين أو علامات اقتباس مباشرة[3].

ب ـ الاقتباس غير المباشر :

و فيه يستعين الباحث بأفكار و معلومات معينة، و يقوم بصياغتها بأسلوب جديد و لغة جديدة، و من الضروري جدا عدم تشويه النص أو المعنى الذي كان يقصده الكاتب الأصلي، ففي هذا الاقتباس[4].

ج ـ الاقتباس في الهوامش :

كل الاقتباسات التي تكتب في الهوامش لابد أن توضع بين مزدوجتين أو علامات الاقتباس، و توضع كما هي في الأصل شكلا و مضمونا[5].

د ـ الاقتباس المتقطع :

هو ذلك الاقتباس الذي يحذف منه بعض الجمل التي قد تخرج عن موضوع الباحث، و يبقي على جمل أخرى لها علاقة بموضوعه.

---

[1] عكاشة محمد عبد العال و سامي بديع منصور : المنهجية القانونية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، لم تذكر سنة النشر، ص 32.

[2] عبد الله محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[3] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[4] ربحي مصطفى عليان، مرجع سبق ذكره، ص 343.

[5] عامر مصباح المرجع نفسه، ص 80.

ثالثا : شروط الاقتباس :

ـ ضرورة مراعاة الدقة في اختيار المصادر التي يقتبس منها، بأن تكون مصادر أصلية في الموضوع.

ـ مراعاة الدقة في النقل و وضع ما يقتبس بين شولات، و الإشارة في الحاشية إلى المرجع الذي اقتبس منه.

ـ على الباحث أن يعتبر الاقتباس مظهرا من مظاهر الأمانة العلمية مع المحافظة على ملكية الأفكار و الأقوال.

ـ يجب ألا تختفي شخصية الباحث وسط الاقتباسات الكثيرة بل يجب أن يقوم بالتنسيق و المقارنة و النقد تبعا للظروف.

ـ الاقتباس لا يكون من الكتب فحسب بل يكون أيضا من المحاضرات أو من محادثات علمية شفوية، و لكن يجب استئذان صاحب الرأي.

ـ عندما يريد الباحث أن يحذف شيئا من سياق الكلام المقتبس يضع بدلا منه ثلاث نقط هكذا ... إلا إذا كان الجزء المحذوف في آخر الكلام فيضع أربع نقاط حيث تكون النقطة الأخيرة نقطة الوقف.

ـ إذا أراد الباحث أن يضيف كلمة أو كلمات لشرح أو تصحيح الكلام المقتبس فلا أن توضع بين قوسين.

ـ من المفضل ألا يزيد الاقتباس عن نصف صفحة في المرة الواحدة.

ـ إذا لم يتجاوز طول الاقتباس ثلاثة أسطر ففي هذه الحالة يوضع في متن البحث بين شولتين أي مزدوجتين.

ـ إذا كان الاقتباس أربعة أسطر أو أكثر فإنه يجب فصله و تمييزه عن المتن[1].

رابعا : لغة و أسلوب الكتابة :

يمكن تعريف الأسلوب بأنه فن تحويل ما دونه الباحث من مادة علمية و ملاحظات، و ما وضعه من ضوابط و إجراءات، و ما استخلصه من استنتاجات إلى مادة علمية واضحة و دقيقة و مفهومة[2]؛ و يتكون الأسلوب من الكلمة و الجملة و الفقرة و علامات الترقيم.

[1] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، ص 140.

[2] محمد منير حجاب : الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط2، دار الفجر للنشر و التوزيع، 1998، ص 82.

أ ـ الكلمة :

تعد الكلمة أصغر وحدات البناء اللغوي، و هي الأداة الرئيسية في تركيب الجمل، و تداعي الأفكار و المعاني و التعبير عنها في سهولة و يسر و وضوح، و إذا لم تكن مناسبة لهدفها فإن تعبيرنا و تفكيرنا يصبح ضعيفا و متهاويا[1].

و يشترط في الكلمات المستعملة في الكتابة : الدقة و الوضوح، و التواضع، و عدم المبالغة و الجدية.

ب ـ الجملة :

هي مجموعة من الكلمات الدقيقة المحددة و السليمة و الواضحة توضع معا لتعطي معنى كاملا و مؤثرا، و هي أصغر وحدة تعطي معنى مفيدا، و هي من حيث التركيب اللغوي عبارة عن بناء من عدة كلمات مرتبة ترتيبا منطقيا، لتعطي المعنى الذي يريده الباحث، و إذا تغير ترتيب هذه الوحدات تغير المعنى المقصود.

و نحويا تتكون الجملة من فعل و فاعل و مكملات أو مبتدأ و خبر، و فيها ما هو بسيط و منها ما هو مركب، منها ما هو قصير و منها ما هو طويل، منها ما هو تام و منها ما هو ناقص، و كل هذه الأنواع تختلف حسب الفكرة، و حسب نوع الكتابة، و تختلف من باحث إلى آخر[2].

و يفضل كتابة الجمل القصيرة حتى لا تضيع المعاني المقصود التعبير عنها، و يجب مراعاة التنوع في تراكيب الجمل، و يجب أن يتجنب الباحث التكرار و الإطالة لأن هذين الأمرين إذا لم يتم تجنبهما سوف تضيع المعان المقصود التعبير عنها، و كذا حسن استخدام كلمات الربط .

و من الأفضل الابتعاد عن استخدام أسلوب القطع و الجزم خاصة أن الدراسة القانونية تعد ضمن طائفة العلوم الإنسانية و التي لا يجوز فيها الجزم و القطع، و يفضل استخدام فعل المضارع في الكتابة عند عرض النتائج أو عند ذكر الحقائق، و استخدام فعل الماضي عند كتابة نتائج البحث[3].

ج ـ الفقرة :

الفقرة عبارة عن مجموعة من الجمل التي تدور حول فكرة واحدة، و يستخدمها الباحث لشرح مبدأ من المبادئ، أو لبحث حقيقة واضحة، أو للتدليل عليها، أو تأكيد وجهة نظر، أو معارضتها بشكل مناسب[4].

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : العلم و البحث العلمي دلالة في مناهج العلوم، ط5،المكتب الجامعي الحديث، 1992، ص 105.

[2] عبد الناصر أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[3] صلاح الدين فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[4] محمد منير حجاب : المرجع السابق، ص 99.

و إن المألوف في الدراسات القانونية أن تكون الفقرات غير طويلة مقارنة باختصاصات أخرى، لأن الجمل التي تشكل الفقرة عادة ما تكون في الدراسات القانونية جملا شرطية، ما يجعل الباحث التي يكتب كتابة متخصصة يتجنب الفقرات الطويلة.

د ـ علامات الترقيم :

كأي بحث في العلوم الإنسانية هناك علامات على كل كتابة أن تتضمنها، فالنقطة (.) للانتهاء من الفقرة، و النقطتان (:) قبل الكلام المقتبس أو قبل التفسير، و الثلاثة نقاط (...) عند الحذف، و الفاصلة

(،) عند التوقف القصير، و الفاصلة المنقوطة (؛) عند التوقف المتوسط بين الجملتين، و الشرطة أو المطة (ـ) عند التقسيمات الجزئية، و قبل الجملة الاعتراضية و بعدها، علامات الاستفهام (؟) بعد طرح الإشكالية.

أما القوسين الصغيرين، فيكونا في بداية و نهاية الحديث أو النص، و يسميها بعض الكتاب أداة التنصيص، و تستخدم هذه الأقواس للدلالة على اقتباس معلومات و نصوص حرفيا نظرا لأهميتها أو أهمية كاتبها، و قد تستخدم مثل هذه الأقواس لحصر عبارة معينة مثل مصطلح أو مفهوم خاص، و يفضل أن تكتب مثل هذه الأقواس في بداية و في نهاية الحديث بشكل تكون فيه مرتفعة عن باقي الكتابة العادية[1].

و عموما فإن أسلوب الكتابة و صياغة البحوث العلمية بطريقة موضوعية تشمل من العناصر أهمها :

ـ اللغة الفنية المتخصصة السليمة و القوية في دلالاتها و معانيها و تركيبها.

ـ أن تكون الصياغة بسيطة متماسكة مرتبة في تسلسل منطقي.

ـ أن تكون مختصرة و موجزة بحيث لا تحتوي على كلمات زائدة أو غير ضرورية.

ـ أن تكون الصياغة بعيدة عن عبارات المبالغة و التهويل و السخرية و التهكم.

ـ تحاشي الاستعمال المفرط للمبني للمجهول.

ـ أن تكون الجمل متوافقة مع الطابع العام الفكري و المنهجي للبحث.

ـ أن تكون الجمل كاملة المعنى كاملة المضمون.

ـ أن تكون مرتبطة بالفكرة الأساسية أو ما يتفرع عنها مع التنوع في مضمون كل منها.

[1] عصام حسن الدليمي و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ـ أن يقلل الباحث من صيغ : أنا، نحن، و تجنب صيغ الجزم و التأكيد في أمور البحث العلمي[1].

الفرع الثاني : التهميش أو التوثيق :

أولا : المقصود بالتهميش :

لم يكن نظام الهوامش معروفا لدى العرب قديما، إنما كان هناك ما يعرف بنظام الحواشي، حيث تكتب شروحات أو تعليق في جوانب الصفحة و في أعلاها و أسفلها، أي في المكان الذي يترك فيه البياض، و قد كان يستعمل هذا الهامش كذلك لعناوين جانبية، أما الحاشية فهي القسم الذي يخرج عن النص إما لشرح فكرة ما أو إشارة إلى مصدر أو مرجع، و هي ترد في أسفل الصفحة أو نهاية الفصل، أو في نهاية البحث، و تسمى هامش البحث، و يتم الإشارة فيها إلى المرجع الذي استند إليه الباحث في جمع المعلومات المتعلقة بالبحث.

و كتابة الهوامش تعبر عن الموضوعية و الروح العلمية، لأن الباحث عندما يشير إلى المصدر الذي استعان به، فإنه يثبت بذلك الأمانة العلمية و التفريق بين أفكاره و الأفكار التي أخذها عن غيره، كما أنه بذلك يساعد باحثا آخر على التعرف و الإلمام بالمصدر المشار إليه، و الاعتماد عليه في أبحاث أخرى.

يفضل اليوم معظم الكتاب و القراء كتابة الهوامش في الأبحاث القانونية في أسفل الصفحة، و يقترح البعض أن يبدأ ترقيم كل صفحة بالرقم 1 ، و لكن ذلك ليس ضروريا، إذ يمكن استمرار الترقيم حتى نهاية البحث أو الفصل[2].

ثانيا : غاية التهميش :

بالنسبة لتوثيق المراجع، فلابد من كتابة : إسم المؤلف، عنوان الكتاب، الجزء إن وجد، رقم الطبعة، المترجم إن وجد، دار النشر، مدينة النشر، سنة النشر، رقم الصفحة[3]؛ أما بالنسبة لأبرز غايات التهميش فيمكن إيجازها في ما يلي :

ـ الإشارة إلى المرجع المستخدم دعما للأمانة العلمية، فالغاية من ذكر الهوامش هو تدعيم مصداقية البحث، و بعث الاطمئنان في نفوس القراء و الباحثين إلى قيمة المصادر المعتمدة فيه، و التسهيل على القارئ للرجوع إليها للتأكد مما اقتبسه منها، أو لمزيد التوسع في نقطة من نقاط البحث أو إلى رأي هام من الآراء المذكورة.

---

[1] فاضلي إدريس : الوجيز في المنهجية و البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[2] صالح طليس، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[3] عبد الله محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 145.

ـ و من فوائد الهوامش أيضا، تجنب الباحث أن يدخل في بحثه من التفاصيل ما يعد استطرادا يخرجه من الموضوع، كما تعكس عملية توثيق الهوامش قيمة المادة المقتبسة و قدرة الباحث على التصرف فيها بالتحليل و النقد و المقارنة[1].

ـ توضيح فكرة أو معنى مصطلح أو عبارة معينة وردت في النص.

ـ توجيه القارئ للرجوع إلى مصادر معينة أو بعض الأجزاء في الكتاب التي تعطي معلومات أكثر حول الموضوع.

فيرتبط الاقتباس بعملية التوثيق التي تعني إثبات مصادر الاقتباسات و إرجاع الأفكار و المعلومات لأصحابها توخيا للأمانة العلمية و اعترافا بفضل الباحثين الآخرين، و صيانة لحقوقهم العلمية، فالتوثيق عبارة عن ربط الأفكار و الآراء بأصحابها الأصليين من خلال تثبيت المراجع و المصادر و الإشارة إليها وفقا للأعراف و القواعد العلمية في البحث و الدراسة[2].

ثالثا : قواعد التهميش :

يجب أن تكون حواشي البحث منظمة و منسقة بشكل واحد، و بطريقة تميزها عن المعلومات الموجودة في النص أو المتن، سواء كان ذلك من حيث الفراغات بين الأسطر، أو من حيث وجود الخطوط الفاصلة بينها و بين المتن[3].

و على أساس ما تقدم فإن هنالك قواعد عامة ينبغي الالتفات إليها و العمل بموجبها، تشمل جميع أنواع مصادر المعلومات التي يحتاجها الباحث في كتابة بحثه، و التي يمكن تلخيصها فيما يأتي :

أ ـ بيانات المرجع :

ـ اسم المؤلف : ابتداء ينبغي على الباحث ذكر اسم المؤلف أو الكاتب، و يكون عادة مجرد من أي لقب من الألقاب و الرتب المهنية و العلمية و الاجتماعية، فتحذف كلمة "دكتور" مثلا أو "مهندس" أو "معالي" أو "أستاذ"، أو ما شابه ذلك من الألقاب و المسميات[4].

ـ عنوان الكتاب كاملا، و لا يمكن للباحث أن يعدل العنوان بل عليه كتابته كما ورد، لأن العنوان يعتبر حقا خالصا للمؤلف وحده و لا يجوز لغيره أن يتصرف فيه.

---

[1] فاضلي إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 254.

[2] ربحي مصطفى عليان و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 346.

[3] عامر ابراهيم قنديلجي، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[4] عامر ابراهيم قنديلجي : منهجية البحث العلمي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 405.

ـ لابد من كتابة رقم الجزء إن وجد، لأن هناك مراجع تعد وفق أجزاء لابد من الإشارة إليها.

ـ رقم الطبعة إن وجد، و هي مسألة لابد من ذكرها لأن هناك بعض المؤلفين من يعدل مرجعه، بل و أحيانا قد يصحح أو يعدل عن أفكار قد تضمنتها نسخته الأولى، فلابد من الإشارة إلى أي طبعة لجأ الباحث، حتى يعرف القارئ بأن الباحث و هو يقتبس إنه يعرض آراء الآخرين فقط، بل إنه ليس مسؤولا بأي حال من الأحوال عن أي فكرة جاء بها المؤلف الأصلي.

و من الواجب اعتماد طبعة واحدة من الكتاب في الرسالة إذا كانت طبعاته عديدة، و لتكن أجودها، و إذا كانت الطبعة الجيدة غير مكتملة أو غير موفورة بجميع أجزائها فلابد من اعتماد صفحات الطبعة الكاملة بعد الاستفادة من تحقيقات الطبعة الجيدة[1].

ـ دار النشر، و هي المكتبة التي قامت بإصدار هذا المرجع مع الحرص على تسميتها بدقة لأنه قد تتشابه دور النشر في بعض الأحيان مع غيرها، مثال دار الكتاب، هي ليست دار الكتاب الحديث، و حتى و إن كانت المدينة واحدة[2].

ـ مدينة النشر، و هنا نكتفي بذكر المدينة فقط و لا نذكر المدينة و الدولة أو العنوان بالضبط كما يفعل البعض، فهذه زيادة لا حاجة للبحث لها، بل و لابد من الاستغناء عنها، فنكتب مثلا : دار... للنشر و التوزيع، سيدي بلعباس، دار النهضة العربية، القاهرة، فنكتفي بذكر المدينة فقط و إن لم تذكر مدينة النشر وجب الإشارة إلى ذلك بين قوسين (لم تذكر مدينة النشر).

ـ سنة النشر و هي مسألة بالغة الأهمية في الدراسات القانونية، لأن المراجع التي تتحدث عن القوانين في 2016 هي ليست نفسها المراجع المتعلقة بسنوات 1982 أو 1973، فذكر السنة مهم جدا في التهميش، و إن لم تذكر السنة يجب التنبيه إلى ذلك بين قوسين (لم تذكر سنة النشر).

ـ رقم الصفحة : بالنسبة إلى تحديد رقم أو أرقام الصفحات التي استشهد الباحث بها أو اقتبس منها، فإنه يفضل التأكد من ذكر رقم الصفحة أو أرقام الصفحات التي أخذت و اشتقت منها البيانات و المعلومات[3].

و بالنسبة لمعلومات النشر (اسم المحقق إن وجد، مكان النشر، اسم الناشر، اسم الطبعة، رقم الطبعة، زمان النشر) فهناك نظامان : نظام فرنسي لا يثبتها، لأنها تكون موجودة في فهرس المصادر و المراجع، و نظام

---

[1] كمال اليازجي : إعداد الأطروحة الجامعية، ط2، دار الجيل، بيروت، 1996، ص 53.

[2] هناك بعض المراجع المتخصصة في المنهجية من يقدم مدينة النشر و هناك من يقدم دار النشر، لكن المسألة تبقى شكلية لا يمكن أن تؤثر سلبا على نوعية البحث، بل أمر جائز في كل الأحوال.

[3] عامر ابراهيم قنديلجي : منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 405.

أنكلو سكسوني لا يخصص فهرسا خاصا للمصادر و المراجع، فيكتفي بذكر معلومات النشر عندما ترد لأول مرة في الكتاب، و النظام الفرنسي هو الأصلح بنظرنا، لأن من يختار فصلا من كتاب و يبدأ بقراءته، ثم يرى إحالة إلى مصدر أو مرجع، و أراد معرفة معلومات النشر الخاصة بهذا المرجع أو ذاك المصدر، عليه أن يفتش طويلا في هوامش الصفحات السابقة للفصل المذكور، إذا كان الكتاب موضوعا حسب النظام الأنكلو سكسوني في تنظيم الهوامش، في حين أنه تسهل العودة إلى فهرس المصادر و المراجع لمعرفتها إذا كان الكتاب موضوعا حسب النظام الفرنسي[1].

ب ـ تكرار المرجع :

إذا عاد الباحث لاسم سبق أن أدرجه بصورة كاملة فيوجزه كما يلي في المثال : عبد الفتاح حسن، المصدر السابق، و إذا وردت مؤلفات أخرى لنفس الكاتب، و لنفرض كتاب القانون الإداري للدكتور عبد الفتاح حسن، فتكون الإشارة إليه كما يلي : عبد الفتاح حسن، المرجع السابق، ص كذا[2].

أما إذا تعدد المؤلفون فيذكر اسم المؤلف و تضاف عبارة : و آخرون.

ج ـ المراجع المترجمة :

في هذه الحالة يذكر اسم المؤلف الأصلي للكتاب ثم العنوان، ثم اسم المترجم، مثال ذلك :

ـ درفلر فرنك ولس فريد : كيف تعمل الشبكات، ترجمة مركز التعريب و الترجمة ، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1999، ص 201.

ـ فان دالين ديوبولد : مناهج البحث العلمي في التربية و علم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل و سليمان الخضري الشيخ و طلعت منصور غبريال، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977، ص 317[3].

[1] إميل يعقوب : كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث، جروس برس، طرابلس، لبنان، 1986، ص 68.

[2] عبد القادر الشيخلي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] عامر قنديلجي : البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 414.

رابعا : طرق التهميش و بياناته :

أ ـ طرق التهميش :

إن هناك عدة طرق لتهميش المعلومات غير أن الباحث عليه أن يلتزم بطريقة واحدة طيلة مراحل البحث، و لعل أبرز طرق التهميش : الطريقة التقليدية و الطريقة الحديثة.

1 ـ الهامش العمودي:

يشار إلى المراجع المستخدمة باستعمال الهوامش السفلية للصفحة التي يذكر فيها القول أو الفكرة المقتبسة، و يتم ذلك كما يلي : فبعد ذكر القول المقتبس في النص يسند له رقم، و يوضع خط أسفل الصفحة يفصل المراجع المذكورة عن هيكل نص المذكرة، و يسمح برنامج الإعلام الآلي Wordبتنظيم هذا العرض باستخدام تعليمة " إدراج الهوامش السفلية".

تحت الخط مباشرة تعاد كتابة الرقم المسند للقول المقتبس متبوعا باسم الباحث صاحب المرجع و عنوان المرجع و اسم الناشر و سنة النشر و الطبعة إن وجدت أكثر من طبعة واحدة، بالإضافة إلى رقم الصفحة التي يوجد بها القول المقتبس[1].

و في هذه الطريقة تبدأ كل صفحة جديدة بتسلسل رقمي جديد حسب عدد الهوامش، و الباحثون يفضلون في معظم الأحيان الأسلوب البسيط المتمثل في ترقيم الهامش أو الهوامش الموجودة في كل صفحة فقط، و السبب في ذلك أن إضافة مصادر و مراجع جديدة لا يترتب عليها تغيير الأرقام المترابطة ببعضها البعض.

فإذا وجد الكاتب كتابا جديدا و أراد الاستعانة به لإثراء بحثه فيمكنه أن يفعل ذلك بكل بساطة، إذ يتعين عليه إعطاء رقم المرجع و كتابته في الهامش على الصفحة التي أدخلت عليها التعديلات الجديدة، أما في حالة تسلسل الأرقام فلا مفر من تغيير جميع الأرقام اللاحقة سواء في النص أو في الهامش[2].

2 ـ الهامش الأفقي :

في هذه الطريقة تجمع كل هوامش الفصل الواحد في نهايته و في هذه الحالة ترقم هوامش الفصل الواحد ترقيما واحدا متسلسلا، و تمتاز هذه الطريقة بسهولتها عند الطباعة، إلا أن عيبها أن القارئ يضطر في كل مرة إلى

[1] عبد الكريم بوحفص : دليل الطالب لإعداد و إخراج البحث العلمي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 104.

[2] عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص 52.

تصفح البحث حتى يعثر على الهامش الذي يريده، ثم يعود إلى تصفح البحث مرة أخرى للعودة إلى حيث وقف في قراءته في المتن[1].

3 ـ الهامش في المتن :

إن بعض الكتاب يستعملون أسلوبا جديدا في كتابة المراجع التي اعتمدوا عليها في متن الكتاب و ليس في الهامش، و تتمثل هذه الطريقة في ترقيم الكتب و الدراسات في آخر البحث، بحيث يكتفي الباحث بالإشارة خلال الكتابة إلى رقم المرجع و الصفحة أو الصفحات التي توجد بها المعلومات التي اقتبسها.

فالباحث الذي يضع قائمة كاملة بأسماء المؤلفين و عناوين الدراسات و سنوات النشر يستطيع أن يكتفي بالإشارة إلى رقم الدراسة مع الإشارة إلى الصفحة خلال كتابة النص و توثيق المعلومات.

و نفس الشيء يمكن أن يقال عن قائمة المراجع التي يتم ترقيمها و الإشارة إلى أرقامها مع ذكر الصفحة، أما المعلومات الكاملة فتوجد في الكتاب أو الدراسة التي تحمل رقما ثابتا في نهاية البحث[2].

ب ـ بيانات التهميش :

تختلف بيانات التهميش باختلاف المادة العلمية فالبيانات التي تكتب عند تهميش المرجع تختلف عن البيانات التي تكتب بشأن المقالات العلمية و تختلف أيضا عن الرسائل العلمية و القوانين.

1 ـ الإشارة إلى المراجع :

كما سبق الذكر يكتب اسم المؤلف و لقبه، ثم عنوان الكتاب، و الجزء إن وجد و الطبعة إن وجدت، ثم دار النشر، و بعدها مدينة النشر ثم السنة، و في الأخير الصفحة؛ مثال : صلاح الدين عامر : مقدمة لدراسة القانون الدولي، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 155، و إذا كانت الإشارة إلى عدة صفحات متتالية يكتب ص ص40 ـ 43.، أما إذا كانت غير متتالية يكتب ص 11 ، ص15 [3].

2 ـ الإشارة إلى المقالات و البحوث في الدوريات :

يكتب اسم المؤلف، عنوان المقالة، عنوان الدورية، العدد، تاريخ النشر، رقم الصفحة أو الصفحات؛ مثال : أحمد أبو الوفا: " الملامح الأساسية للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية " المجلة المصرية للقانون الدولي،العدد الرابع، 2002، ص 18.

---

[1] عبد الناصر أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] عبد الله محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص 145 – 147.

3 ـ الإشارة إلى القوانين :

يكتب رقم القانون و تاريخه الهجري ثم تاريخه الميلادي، ثم عدد الجريدة الرسمية، ثم تاريخ صدور الجريدة الرسمية، ثم اسم القانون؛ مثال : القانون رقم 08 ـ 06 المؤرخ في 16 صفر 1429، الموافق 23 فبراير 2008، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 10، الصادرة بتاريخ 20 صفر 1429 الموافق 27 فبراير 2008، المعدل و المتمم و المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

4 ـ الإشارة إلى الرسائل العلمية :

يكتب اسم الطالب، ثم عنوان الرسالة، ثم بين قوسين الجهة التي قدم لها و سنة المناقشة، ثم الصفحة؛ مثال : زين الدين جباري : صلاحيات المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية و تأثيراته على القضاء الوطني

(رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون دولي جنائي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، 2015) ص 89.

غير أنه سواء تعلق الأمر بالمراجع أو القوانين أو المقالات العلمية أو الرسائل العلمية باختلاف مستوياتها، فيحرص المختصون في الدراسات المنهجية على ضرورة الحرص على الدقة في نقل المعومات و نسبتها لأصحابها، بل حتى التشريعات الجزائية المقارنة أصبحت الآن تقر عقوبات رادعة لكل من يثبت ارتكابه لجريمة السرقة العلمية، و ذلك للحد من هذه الجرائم التي لا تضيف للمعرفة العلمية شيئا، بل تقوم تشويهها و إبعادها عن الغرض الذي وجدت من أجله.